اعداد
أحمد حميد مدحي

نضال الطبقة العاملة اليمنية في مختلف مراحل نهوضه الثوري

في هذا الظرف ، حيث تقف جمهوريتا اليمن على عتبات مرحلة جديدة من العلاقات الوحدوية التي تحل بديلا عن الاقتتال الذي كانت تخط لافتعاله القوى الامبريالية والرجعية ، يجدر النظر الى دور الطبقة العاملة اليمنية الكفاحي ، الذي شكل وسيبقى يشكل الاساس الاجتماعي السليم لكل خط سياسي ثوري ، كما يشكل العقبة الاساسية في وجه مخططات الردة .

ومن هذا المنطلق تقدم « الهدف » لقرائها، هذه الدراسة التاريخية الموجزة لنهوض وتطور كفاح الطبقة العاملة اليمنية خلال مختلف مراحل ذلك الكفاح .

مدخل :

قام الاستعمار البريطاني بغزو عدن بقوة السلاح واحتلالها في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٩م في ظل ظروف نمو النظام الراسمالي وظهور الدولة الراسمالية الاستعمارية المتنافسة في بسط نفوذها على مستوى العالم والمتصارعة على اسواق تضمن تصريف بضائعها ومنتجاتها وكذلك لضمان استخراج المواد الخام والاستيلاء على المواقع الاستراتيجية من النواحي العسكرية والسياسية من اجل حماية مصالحها الممتدة عبر العالم .

لقد انهى الصراع بغزو عدن ذات الموقع الاستراتيجي الهام بين الدول وكان ذلك لصالح بريطانية التي نجحت في احتلالها لعدن في ظروف تمزق الشعب اليمني ووقوعه فريسة الاطماع الاستعمارية لدول عديده (تركية – فرنسه – بريطانية – البرتغال) ولقد اخذ الاستعمار البريطاني في فرض وتثبيت سيطرته على عدن وتحويلها الى قاعدة عسكرية ، للدفاع عن مصالحه في الهند وشرق افريقيا وتهديد امن وسلامة الامة العربية . وطريقا لنفوذه الى مجمل الامارات والمشيخات التي تسمى بـ عدن – جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حاليا – وتمكن الاستعمار البريطاني من استخدام القوة والضغط والاغراء للسلاطين والشيوخ بالمال والرواتب الثابتة لعقد معاهدات الصداقة والحماية والتشاور وقد حقق عدة اهداف ابرزها تثبيت اقدامه وسيطرته على المنطقة وتكريس التجزئة بابقاء الامارات والمشيخات من جهة وتجزئة القطر اليمني ، الى شمال تحت سيطرة الحكم الكهنوتي العميل والى جنوب ممثل بعدة دول وسلطنات خاضعة للاستعمار من جهة ثانية، وتحويل اليمن الى خليفة لحماية مصالحه بعدن والى سوق لتصريف منتجاته وبضائعه ومنتجات البلدان الاستعمارية الاخرى . والى مصدر لتوريد الايدي العاملة الرخيصة الاجور عن طريق الموانيء اليمنيه – عدن – المكلا – منتا – الحديده – ومنذ الاحتلال البريطاني لعدن وجنوب منطقة اليمن بشكل عام وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، لم تحدث اي تطورات اقتصادية او ثقافية في الريف، كما ان التطورات المصطنعة والتي حدثت في عدن كانت محدودة للغاية .

اما بالنسبة لاوضاع البلاد السياسية فقد كانت مربطة بالادارة الاستعمارية البريطانية في الهند حتى عام ١٩٣٨ ، حيث الحقت عدن بادارة المستعمرات البريطانية في لندن .

اما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد حدثت بعض التطورات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، في عدن التي اقتضتها حاجات ومتطلبات الاستعمار بعد الحرب . وكذلك ازدياد المهمة الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة ونشاط الحركة التجارية قد ازداد ، سواء اكان لتغطية متطلبات الساحة اليمنية من السلع والمواد الاجنبيه او لمتطلبات السواح الاجانب الذاهبين من الشرق الى الغرب وبالعكس والمارين بعدن اضافة لكون الموانيء اليمنية محطات استراحة للتجارة العالمية المارة بالبحر الاحمر عبر مضيق باب المندب ، كما نمت وتوسعت في الوقت ذاته مختلف المؤسسات الاقتصادية (١) في ميادين النقل والمواصلات وقطاع الخدمات. كما ان شركة الزيت البريطانية قد اقامت مصفاة لها في عدن الصغرى وذلك في عام ١٩٥٥ بعد قيام الدكتور مصدق في ايران بتاميم شركة البترول البريطانية هناك .

نشوء الحركة العمالية في اليمن :

بدات الحركة العمالية على شكل انتفاضات عفوية قادها الشعور القومي وذلك عام ١٩٤٨ خلال احداث نكبة فلسطين، وقد قامت التجمعات والفعاليات العمالية وتنظيم المظاهرات ، وشنت الهجوم على الاحياء اليهودية في حي كريتروخي التواهي . وقامت باشعال الحرائق بالمحلات التجارية ، وفي منازل العائلات اليهودية . التي كانت على ارتباطات مع الصهيونية ، وذلك كرد قومي على ما حصل للشعب العربي في فلسطين والتآمر على الجيوش العربية وسلب فلسطين مما جعل القوات الانكليزية ان تتدخل لحماية عملاء الصهيونية .

ودارت نتيجة لذلك معارك عنيفة بين العمال الثائرين وجنود الاحتلال ادت الى استشهاد العشرات من العمال وعلى راسهم العامل محمد عبد الله (عتيق) واطلق على هذه الحوادث المشهورة باسم حرب اليهود عام ١٩٤٨ م . هذا في مرحلة عفوية متقدمة للحركة العمالية قبل المرحلة الثانية ، التي يمكن ان نطلق عليها اسم مرحلة الوعي. لكنه قبل الحديث عن هذه المرحلة وعن الطبقة العاملة اليمنية ، ينبغي لنا ان ندرك مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نشات الطبقة العاملة وحركتها في ظلها .

فالمنطقة كما اسلفنا قد وقعت تحت السيطرة العسكرية والسياسية المباشرة للاستعمار البريطاني ، والذي دعمه في مركزه قوى الاقطاع والتخلف في الريف ممثلة بالمشايخ والسلاطين وقد عمل على تعركز البورجوازية الكبيرة المحلية والاجنبية الوافدة اقتصاديا وسياسيا في المدن، في الوقت الذي ظل فيه الفلاحون في الريف يرزحون تحت وطأة علاقات الانتاج المتخلفة والسلطة السياسية المرتبطة والابقاء على حياة التخلف والفقر ، وعلى هذا الاساس وقعت الطبقة العاملة اليمنية . ذات النشأة الريفي تحت هيمنة الشركات والمؤسسات الراسمالية المستغلة ، التي كان يسيطر على اغلبيتها راسماليون اجانب او كانت تابعة لمؤسسات دولية امبريالية ، وكانت تلك المؤسسات الراسمالية الكبيرة تسيطر على ٧٠ ٪ من اقتصاد الخدمات والذي كان يشكل ٨٠ ٪ من اقتصاديات البلاد في الجنوب .

فالشركات الاجنبية كانت تسيطر على التجارة وتجارة الجملة واستيراد البترول الخام وتصفيته في معامل تكرير الزيت بعدن الصغرى ، وكذلك تحتكر تموين السفن وتوزيع البترول في الداخل والقيام باعمال الشحن والتفريغ وترميم وصيانة السفن التجارية الكبيرة والصغيرة ، وتسيطر على الاعمال المصرفية والتامينات الى جانب انها كانت تحتكر المواصلات السلكية واللاسلكية وغير ذلك .

في ظل هذه الظروف نشات الطبقة العاملة اليمنية ونمت، وتعرضت لابشع انواع الاستغلال والقهر الطبقي واللذين ادبا بها الى القيام بالاضطرابات والتمردات الجماعية والعفوية والاشتباك مع ارباب العمل ، وجنود الاحتلال الانكليزي وقد توجت تلك التمردات العمالية بانفجار عفوي شامل قام به عمال مصفاة الزيت البريطانية ، الذين كانوا يشكلون اضخم تجمع عمالي في المنطقة ، ويقدرون بـ ٢٠٠٠ عامل وتلك الانتفاضات العمالية البطولية بدات باضراب عمال المصفاة عن العمل في بداية عام ١٩٥٥ وادت الى تدخل الجنود البريطانيين واطلاقهم النار على العمال ، الامر الذي ادى بالعمال الى ردة فعل عنيفة بقيامهم باشعال الحرائق وسد منافذ الطرقات وبناء المتاريس والاصطدام المباشر بجنود الاحتلال وقد استمر الاضراب اسبوعا كاملا . وكانت هذه الانتفاضات العمالية مقدمة لتشكيل النقابات للدفاع عن العمال وتحسين احوالهم المادية والمعاشية وتحسين ظروف العمل ضد اضطهاد ارباب العمل واستغلالهم ولقد شكل العمال ٢٢ نقابة على اثر هذه الاحداث في مختلف الشركات والمؤسسات وقد استطاعوا اجبار السلطة الاستعمارية على الاعتراف بهم وبحقهم في التنظيم النقابي ، وانتزعت الطبقة العاملة الشرعية لوجودها انتزاعا ، وفي ٣ اذار (مارس) ١٩٥٦ انضمت النقابات الى مؤتمر عدن للنقابات الذي اخذ يشكل ويمارس اعماله كمجلس نقابات وحدة الطبقة العاملة وتضامنها من اجل تحسين الاحوال المادية والمعيشية للعمال وقد استمر المؤتمر في تشكيل النقابات في مختلف المناطق ، وتم اعادة الترتيب النقابي في المؤتمر العمالي لجنوب اليمن باشراف الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وذلك خلال عامي ١٩٥٦ – ١٩٥٧ . وقامت القيادات النقابية في تلك المرحلة بمطالبة ارباب العمل بزيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه . وبسبب رفض ارباب العمل لمطالب العمال وقياداتها النقابية قاموا بسلسلة من الاضرابات في الميناء ومصفاة الزيت البريطانية والمصارف، وقد تخللت تلك الاضرابات اجتماعات عمالية عامة، ونشاطات تثقيفية في مختلف النقابات ، ادت الى ايقاظ الحس الوطني لدى العمال ومطالبتهم القيادات النقابية انذاك . تحسين الاوضاع السياسية في البلاد ، الى جانب تحسين المعيشة للعمال ، وكان من نتيجة ذلك قيام الاضراب العام الشامل في شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٥٨ احتجاجا على الهجرة الاجنبية الى عدن، والتي استهدفت تحويل عدن الى (سنغفورة) اخرى وضد غلاء المعيشة وانتشار البطالة وقد نجح هذا الاضراب نجاحا كبيرا بالرغم من الارهاب الذي مارسته السلطات الاستعمارية على العمال وقيامها باعتقال القيادات النقابية ومجموعات كبيرة من العمال وتسفيرهم الى المناطق الريفية وتهجيرهم الى شمال اليمن ، وقد ادى الى استنكار الطبقة العاملة، وزاد من صمودها واصرارها على الاستمرار في النضال ، غير ان القيادات الاساسية في المؤتمر العمالي اخذت تتراجع امام اصرار العمال على استمرارهم في النضال فاتجهت الى تحسين علاقتها مع قيادات نقابية اجنبية وهي قيادات نقابات بريطانية (المملكة المتحدة) وتبادلت الوفود والزيارات معها ، مما ادى بتلك القيادات الى ان تقبل حضور مؤتمر اتحاد النقابات الحر (بروكسل) عام ١٩٥٧ لم قبلت قيادة المؤتمر العمالي بعدن الانضمام الى عضوية الاتحاد الحر للنقابات في (بروكسل) والذي يضم الاتحادات العمالية الواقعة تحت سيطرة القيادات الرجعية ، والانتهازية والمرتبطة بالدول الراسمالية الامبريالية ، وقد لعب الاتحاد الحر دورا خطيرا في تميع دور الطبقة العاملة في النضال السياسي والاقتصادي ضد الاستعمار والامبريالية من خلال المساعدات المالية التي كان يقدمها بواسطة هذه القيادات اليمنية المتربعة على قمة مؤتمر عدن للنقابات .

هذا على صعيد عمل الحركة النقابية والعمالية في جنوب اليمن اما على الصعيد العربي فقد كان لعمال جنوب اليمن مواقف في تلك الفترة تمثلت في تطبيق قرار الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ١٩٦٠ في مقاطعة السفن الامريكية المارة بعد ان رفض عمال ميناء (نيوبورك) تزويد الباخرة العربية (كليوباترة) بالوقود والمؤن مدفوعين بذلك من الصهيونية العالمية وقد اصر عمال عدن على المقاطعة مما اضطر جنود الجيش البريطاني الى النزول لتزويد السفن الامريكية بالوقود والمؤن .

ولقد استمرت الطبقة العاملة في نضالها ضد ارباب العمل عن طريق ممارسة الاضرابات والعمل (البطيء) والتشهير بارباب العمل وغير ذلك، مما ادى بالسلطة الاستعمارية ومن خلفها ارباب الاعمل الى اعداد قانون يجرد العمال من حق استخدام الاضراب ويحظر هذه الاضرابات ويقلص من التزامات الصناعية بالتوفيق والتحكيم الاجباري ، وقد ادى هذا القانون الى رد فعل عنيف ولوري من قبل الطبقة العاملة اليمنية في عدن فاعلنت الاضراب العام لمدة ساعة واحدة يوميا ابتداء من يوم ٨ اب (اغسطس) ١٩٦٠ وحتى تاريخ ١٢ اب (اغسطس) من نفس العام، الا ان المندوب السامي البريطاني ، وهو الحاكم العام لعدن . (وليام لوس) اعلن في ١٥ اب (اغسطس) ١٩٦٠ فرض القانون فاعلن العمال الاضراب احتجاجا على فرض هذا القانون لمدة ٢٤ ساعة ، وكان العمال على استعداد للاستمرار في اضرابهم لولا ان القادة النقابيين الذين ذهبوا لمقابلة المندوب السامي البريطاني اكدوا على ضرورة انهاء الاضراب بدعوى ان المندوب السامي هدد بتسريح العمال بالجملة ، وان السلاطين في المحميات ، وعدوه بتوفير عمال اخرين من الريف اليمني وهذا الموقف المخاذل والمتواطيء للقيادات الاساسية للمؤتمر العمالي، خلق حالة من السخط والتذمر بين صفوف العمال والطبقة العاملة ككل، كما ان القيادات النقابية في تلك المرحلة ، انقسمت الى قسمين ، قسم مؤيد للقانون الاستعماري الموجه لنزع سلاح الاضراب من الطبقة العاملة ، وقسم اخر معارض للقانون ، وبعد ان صدر القانون وتخاذل قيادة المؤتمر العمالي ، فرضت الادارة الاستعمارية على معظم النقابات الدخول في اتفاقيات ثنائية مع ارباب العمل ، لتسهيل تطبيق القانون، وبذلك وضعت القيادات النقابية مطالب العمال في موضع المساومة على حقوقهم ، بعد ان وضع العمال تحت رحمة ارباب العمل وادارة العمل والمحكمة الصناعية ، وتعرضت مصالحهم للضياع ، وتعرضوا للاضطهاد ، والاستغلال .

انضم المؤتمر العمالي بعدن الى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في عام ١٩٥٦ . وبدأ ببذل اقصى جهوده لاعادة تنظيم النقابات وجعلها ثمانية اتحادات نقابية . الا ان قيادة المؤتمر لم تقم باي عمل لتنفيذ مقررات المؤتمر الا في عام ١٩٦٢ م . عندما شعرت القيادة في المؤتمر العمالي بان ولاء الطبقة العاملة لها اخذ بالتدهور والهبوط، وفي نفس الوقت اخذت تبرز قيادات وطنية مناهضة للقيادة التقليدية للمؤتمر ، عند ذلك اعلنت هذه القيادة اقامة مايسمى (بحزب الشعب الاشتراكي) كواجهة سياسية للمؤتمر العمالي من جهة ، وكموقف احتياطي لها ، فيما لو انتهى رصيدها من الحركة النقابية العمالية، وكان ذلك على اثر دعوة المندوب السامي البريطاني (الحاكم العام لعدن) بقيام وتشكيل احزاب سياسية في المنطقة لامتصاص النقمة الشعبية التي كانت توجه ضد الوجود البريطاني وبالرغم من التاييد الذي لاقاه (حزب الشعب الاشتراكي) من الجماهير الشعبية في عدن عند قيامه بسبب انبثاقه عن المؤتمر العمالي ، وكون هذه النقابات هي الممثل الشرعي للطبقة العاملة، اضافة الى انه كان يشكل منظمة اكثر تطورا من المنظمات الاخرى في عدن مثل (حزب رابطة ابناء الجنوب العربي) و (الحزب الوطني الاتحادي) و (حزب عدن الشعبي) (٢) وقد كان لحزب الشعب الاشتراكي مواقف ادت الى تعريته وفضحه امام الجماهير كموقفه حين تفجرت ثورة ١٤ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٢ م في جبال (ردفان) ، وذلك بعد قيام ثورة ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ في شمال اليمن ، وهي الثورة الام للثورة اليمنية ، وبدلا من ان تقوم قيادة حزب الشعب الاشتراكي بتاييد الثورة المسلحة في الجنوب ، وتعلن انضمامها اليها عمدت الى شجبها واظهارها بانها عمل جنوني وتعطش للدماء ، سيحول المنطقة الى « كونغو ثانية » ، وكانت نظرة قيادة حزب الشعب الاشتراكي ان الاستقلال يمكن ان يكون عبر الكفاح السلمي ، وبواسطة المحافل الدولية ، وقد كان هذا التصريح في عام ١٩٦٤ ، اي بعد مرور عام واحد على ثورة ١٤ تشرين اول ١٩٦٣ ، وبعد ان اخذت الثورة تنتشر وتتسع في اكثر من منطقة ، وبعد ان شمل لهيبها جميع اجزاء المنطقة اليمنية الجنوبية .

ان هذا الموقف المتخاذل قد ادى الى فقدان الثقة والتاييد الشعبي لهذه القيادات في حزب الشعب الاشتراكي ، وكانت النتيجة تنصل الطبقة العاملة من هذا الحزب وقيادته والانضواء تحت لواء الثورة والمشاركة في النضال العسكري والسياسي للثورة ، وتقديم الدعم المادي وقوافل الشهداء قرابين لنيل حرية الشعب واستقلاله .

ان الحدثين التاريخيين اللذين غيرا مجرى الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في الارض اليمنية هما ثورتا : ٢٦ ايلول ١٩٦٣ في الشمال و ١٤ تشرين الاول ١٩٦٣ اللتان تعدان من الروافد الرئيسية للثورة العربية ، والطبقة العاملة في اليمن لم تقف مواقف سلبية ضد قيام الثورة في الشمال او الجنوب ففي الشمال توجهت الطبقة العاملة الى الشمال عند سماعها بالثورة ، والحشودات الرجعية(٣) وانخرطت الطبقة العاملة في صفوف الحرس الوطني للدفاع عن الثورة في الشمال ولم يكن دور العمال في عدن دورا اقليميا بل بالعكس فقد مارسوا وحدة النضال الثوري دون الالتفات الى التعقيدات البرجوازية والرجعية والحدود المصطنعه التي وضعها الاستعمار ، فالذين طردوا من عدن الى الشمال وخاصة تعز ، لم ينتقلوا الى مجتمع جديد او غريب عنهم ، بل كرسوا كل طاقاتهم الثورية ، وخبراتهم النقابية من اجل تشكيل نقابات في الشمال ، ولا نبالغ اذا قلنا ان الكثير من قادة « اتحاد عمال اليمن » الذي تاسس في تعز ١٩٦٣ والذي افتتحه رئيس الجمهورية كانوا من الذين تدربوا على العمل النقابي في عدن ، وبمولد اتحاد عمال اليمن في الشمال اضيفت قوة جديدة الى الطبقة العاملة اليمنية وثبت شعارها « الوحدة نضال بالسلاح » من اجل نصرة الثورة والجمهورية في الشمال اليمني ودفع الخطر عنها ، وباعتبار ان الثورة المسلحة في الجنوب كانت موجهة ضد الاستعمار والامبريالية والبرجوازية والركائز الاساسية لقوى الاحتلال الامبريالية ، فان جماهير العمال والفلاحين والجنود والمتعلمين الثوريين قد شاركت في الثورة وناضلت بشرف وصدق على كافة المستويات من اجل انجاحها ولقد كانت الطبقة العاملة اليمنية في طليعة القوى المناضلة من اجل حماية الثورة والجمهورية والدفاع عن المكتسبات التقدمية التي حصلت في شمال اليمن .

وفي عامي ١٩٦٤ – ١٩٦٥ كان انشطار الحركة العمالية واضحا وبارزا فبينما كانت القيادات التقليدية تتقلص تدريجيا امام القيادات الوطنية الوطنية الجديدة ، فقد اظهرت الاخيرة فعالية دورها وتعاظمت مواقفها الايجابية ، ومساندتها للثورة ممثلة بالنقابات الست وقامت بعملية تطهير للقيادات التقليدية القديمة والمتخاذلة عن قضايا الثورة ، وقامت في الوقت ذاته بتشكيل نقابات جديدة لعمال حضرموت حيث تشكل فرع الاتحاد العام لعمال عدن في حضرموت عام ١٩٦٦ وبذلك اتسعت قاعدة العمل النقابي في الرقعة الثانية والبعيدة عن عدن ، وتعاظم دور الطبقة العاملة في نضالها ضد قوات الاحتلال البريطاني والتحالف (الانكلو سلاطيني) بحيث جندت الطبقة العاملة جميع امكانياتها وطاقاتها في توجيه ضربتها الاخيرة للوجود الاستعماري وركائزه العميلة ، فالمئات من العمال انخرطوا في سلك العمل الحداثي وتشكيلاته وخاضوا معارك يومية شرسة وقاسية ضد قوات الاحتلال ، ومئات من العمال اعتقلوا والبعض استشهد واخرون طردوا وشردوا طوال اربع سنوات متتالية حتى الشهر الاخير لجلاء القوات البريطانية الاستعمارية عن عدن ، ولقد برزت قيادات سياسية وعسكرية من بين صفوف الطبقة العاملة ، وكان تمركزها في عدن ، يفرض عليها هذا الدور النضالي بتنظيم الاضرابات والمظاهرات ، وانزال المنشورات وتوزيعها ، والاتصال بالاتحادات العمالية العربية والدولية .

ولكي ندرك مدى حيوية الطبقة العاملة في نضالها الثوري فان هذا الدور قد اكد تحالفها مع طبقة الفلاحين في الريف التي كانت بدورها تتصدى لقوات الاحتلال وممارسات السلاطين والاقطاعيين ، وطهرت المناطق الريفية، وتساقطت الامارات بايدي الفلاحين ، وكانت النتيجة هروب اعداء الثورة الى الخارج(٤) كما ان الجنود اليمنيين المستخدمين في الجيش البريطاني والمثقفين الثوريين وصغار الكسبة قد شاركوا في الثورة الى جانب الطبقة العاملة ضد الاستعمار واجبروه وقواعده على الرحيل من البلاد العربية ، واوصلوا البلاد على عتبة الاستقلال الوطني الديمقراطي عشية ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٦٧ .

دور الطبقة العاملة اليمنية بعد الاستقلال :

عشية الاستقلال وجدت الواجبات والمهمات الكبيرة الملقاة على عاتق الطبقة العاملة . وهي واجبات البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد واسهامها الى جانب السلطة الوطنية في بناء القاعدة المادية للاقتصاد الوطني المتقدم ، وانتقال الطبقة العاملة من دور الاضرابات والمظاهرات والمشاركة في العمليات العسكرية ضد جنود الاحتلال البريطاني وحلفاء الاستعمار الى دور تنشيط الفعالية الاقتصادية وتحقيق مصالح الجماهير في جنوب اليمن .

لقد خرج الاستعمار البريطاني وانتهى الحكم السلاطيني والعشائري ، وانتهت تجزئة المنطقة والتي كانت تشكل من ثماني عشرة امارة ودويلة، وكان لا بد من الاستمرار في الثورة كونها ثورة وطنية ديمقراطية شعبية ، ثورة الطبقة العاملة وحلفائها الطبيعيين ، وكان ينبغي التوجه لتحقيق الاصلاح الزراعي في الريف ، ووضع الارض وادوات الانتاج الزراعية بايدي الفلاحين المنتجين وخاصة المعدمين منهم ونصفية الملكية الاقطاعية وتطوير الانتاج الزراعي والثروة السمكية ، والتوجه لتحرير الراسمال الوطني من الاحتكارات الاجنبية وتحويله الى اقتصاد وطني انتاجي متحرر ، والعمل الجاد لتحقيق الوحدة اليمنية على اسس ديمقراطية وطنية ، والنضال من اجل يمن ديمقراطي اشتراكي موحد ، وبالتالي وحدة المجتمع العربي الاشتراكي .

ولقد كانت حركة ٢٠ اذار (مارس) ١٩٦٨ الرجعية التي قامت بها قيادات الجيش والامن ممن تربوا وترعرعوا في احضان الاستعمار ، وبالتواطؤ مع العناصر اليمنية في الجبهة القومية ، حيث قامت باعمال العناصر اليسارية والتقدمية في كل من الجبهة القومية وحزب البعث العربي الاشتراكي والشيوعيين الذين كانوا في قيادات الطبقة العاملة وقامت بتصفية جسدية لهذه العناصر في المدن والارياف ، واشتبكت معهم في معارك مسلحة بالارياف اليمنية ، وقد كانت تلك الحركة بداية صدام قاس ومرير بين قوى اليمن واليسار في القطر بصورة عامة ، وبداية لتوجيه جاد للقوى اليمنية استهدفت تصفية المضمون التقدمي للثورة المتمثل بالقوى الوطنية والديمقراطية ، غير ان الخط البياني الذي انتهجته القيادات والقواعد التقدمية في المؤسسات المدنية والعسكرية ، قد ادت الى قيام حركة ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ التصحيحية والتي طهرت الجبهة القومية من العناصر اليمنية وكذلك طهرت الجيش والامن ، والتي اتجهت لتحقيق سلسلة من الاجراءات الثورية ابرزها قرارات التاميم المشهورة الصادرة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ كاجراءات ثورية على الصعيد الاقتصادي ووضع البلاد على اعتاب تغير جذري على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في خططاته العلمية ومردوداته الايجابية ، وبناء القطاع العام والتعاونيات لاشراك العمال والفلاحين في توجيهه الاقتصاد الوطني السائر نحو التحويل الاشتراكي ، وقد اشركت الطبقة العاملة من خلال تنظيماتها النقابية في رسم وتوجيه خططها الاقتصادية والسياسية والتشريعية ، بحيث تقرر اشراك العمال في ١٥ مقعدا في مجلس الشعب الاعلى (وهو اعلى سلطة تشريعية في البلاد تسن القوانين والتشريعات) ولرسم خطط وسياسة الدولة على المستويات الداخلية والعربية والدولية ، واشراك العمال في مجالس الادارات الحكومية والشركات والتعاونيات وفي مجالات الانتاج المختلفة .

ان هذا التغير في بنية الدولة وجوهر الحياة السياسية للطبقة العاملة اليمنية ولشعبنا كله ، يجعل الطبقة العاملة طليعة ثورية للجماهير الكادحة ، تتحمل مسؤولياتها الثورية .

ان المهام الثورية لنضال الطبقة العاملة العربية في المرحلة الحاسمة التي نخوضها الامة العربية تتطلب مبادرة الطبقة العاملة اليمنية بالاشتراك مع الطبقة العاملة العربية ، ممثلة بقياداتها النقابية الثورية لتحقيق استراتيجيتها النضالية وايجاد الايديولوجية العمالية العربية لتحقيقا لاهداف الثورة العربية التقدمية .

ان الثورة اليمنية تعتبر رافدا من روافد الثورة العربية ، وتحقيقها للاجراءات المذكورة تكون قد حققت ارضية جديدة لاستمرارها والتفاف جماهير العمال والفلاحين والجنود حولها واصبح بمقدور قوى الثورة وعلى راسها العمال ان تدافع عن مكاسبها الاشتراكية والتقدمية .

وان تحقيق المزيد من المكاسب ، ساعد الى حد ما ، في التفاف قوى الشعب في خط كفاحي واحد للدفاع عن المكاسب الوطنية والتقدمية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفي سبيل تحقيق اهداف الثورة العربية ■■

---

(١) – قطاع الخدمات : خلال فترة الاستعمار لم يقم في البلاد اي اقتصاد انتاجي وقد اقتصر الى اقامة افاق قطاع استثماري للخدمات فقط لتغطية مستلزمات الاستعمار .

(٢) – هذه الاحزاب الثلاثة ليست احزابا عقائدية ذات ايديولوجية وانما هي عبارة عن اتجاهات الاول منها رجعي سعودي والثاني سلاطيني والثالث رجعي اقليمي يمني (بعدن للمدنيين فقط) .

(٣) – الحشودات الملكية السعودية جماعات الامام البدر وزعماء القبائل والمرتبطين بالامبريالية والرجعية .

(٤) – غادر اعداء الثورة ارض اليمن الجنوبي الى الاوكار التي تمكنهم من التآمر على الثورة من الخارج ليضمنوا امنهم وسلامهم مثل السعودية – لبنان – الحبشة ..